الأمم المتحدة CEDAW

Distr.
LIMITED

CEDAW/C/1997/II/L.1/Add.9
23 July 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/SPANISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة السابعة عشرة
٧-٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧

اعتماد تقرير لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة عن دورتها السابعة عشرة

مشروع التقرير

المقررة: السيدة أورورا جافيت دي ديوز

إضافة

رابعا - النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية

باء - النظر في التقارير

٥ - التقارير الدورية الثانية والثالثة المقدمة من الدول الأطراف

الأرجنتين

١ - نظرت اللجنة في التقريرين الدوريين الثاني والثالث اللذين قدمتهما الأرجنتين (CEDAW/C/ARG/2 و Add.1 و Add.2 و CEDAW/C/ARG/3) في جلستيها ٣٥٥ و ٣٥٦، المعقودتين يوم ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٧.

٢ - أشار ممثل الأرجنتين في عرضه للتقارير إلى ما طرأ على البلد من تغيرات عميقة منذ تسلمت الحكومة الوطنية مقاليد الأمور في عام ١٩٨٩. فقد تم خلال تلك الفترة نقل البرامج المتعلقة بالصحة، والتعليم، والخدمات الاجتماعية إلى المقاطعات تعزيزا للنظام الاتحادي.

٣ - وقد جاء إصلاح الدستور الوطني في عام ١٩٩٤ بمثابة خطوة هامة تجاه تحقيق المساواة للمرأة في الأرجنتين. كما أصبحت جميع المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تتمتع الآن بمركز دستوري وتعد بالتالي مكملة للحقوق المضمونة بنص الدستور. وفضلا عن ذلك يعزز الدستور الجديد العمل الإيجابي تحقيقا للمساواة القانونية والفعلية. كما يؤكد من جديد الحاجة إلى أنظمة ضمان خاصة تغطي المرأة خلال فترة الحمل والإرضاع.

٤ - وأشار ممثل الأرجنتين إلى أن المجلس الوطني لشؤون المرأة قد وضع سياسة وطيدة لرصد تنفيذ قانون الحصص، مما أدى إلى المضي إلى حد اتخاذ الإجراءات القانونية للمطالبة بإعلان قوائم الأحزاب السياسية التي لا تمتثل للشروط التي يفرضها القانون من قوائم غير رسمية.

٥ - وأكد ممثل الأرجنتين المكانة العالية التي يتمتع بها المجلس الوطني لشؤون المرأة، حيث يعمل على المستوى الوزاري ويخضع مباشرة لرئيس الدولة. وقد شدد المجلس الوطني تركيزه مؤخرا على لامركزية هيكله وذلك بتعزيز أجهزة المقاطعات. وتم حتى الآن إنشاء مجالس إقليمية لشؤون المرأة في تسع مقاطعات من مجموع ٢٤ مقاطعة. كما يقدم المجلس الوطني المساعدة التقنية والتدريب التقني دعما للأجهزة القائمة على مستوى المقاطعة.

٦ - وفيما يتعلق بمركز المرأة في سوق العمل، أقام المجلس الوطني لشؤون المرأة تعاونا وثيقا مع وزارة العمل والضمان الاجتماعي بهدف التشجيع على انضمام المرأة للقوى العاملة.

٧ - ولنشر المعلومات عن حقوق المرأة، وزع المجلس الوطني لشؤون المرأة ٠٠٠ ٣٥ نسخة مجانية من مجلة تصدر كل شهرين ومن قرص مدمج (سي. دي) يتضمنان معلومات عن التشريعات الوطنية والدولية في مجال المرأة، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين.

٨ - وأبلغ ممثل الأرجنتين اللجنة بما يُتخذ من التدابير لمنع أعمال العنف داخل الأسرة ولمساعدة ضحايا تلك الأعمال. وقد أنشئت في هذا الصدد مراكز خاصة لتقديم المعلومات وإسداء المشورة وخدمات هاتفية دائمة. واقترح اتفاق مبرم بين المجلس الوطني لشؤون المرأة ووزارة العدل تنظيم برنامج تدريبي للمستشارين والموظفين الذين يتعاملون مع ضحايا العنف. وبدأ المجلس، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، برنامجا وطنيا للتدريب في مجال العنف الموجه ضد المرأة.

٩ - وذكر ممثل الأرجنتين أن الطالبات يشكلن أكثر من ٥٠ في المائة من الدارسين في جميع مراحل التعليم. وقد أنشأت وزارة التعليم والثقافة هيئة خاصة مسؤولة عن شؤون المرأة. وتشمل أنشطتها تنقيح المناهج الدراسية وتدريب الموظفين في المقاطعات، وتنظيم مسابقة للبحوث المتصلة بدور المرأة في النظام التعليمي.

١٠ - وأوضح ممثل الأرجنتين أن صحة المرأة ظلت في تحسن مطرد طوال العقد الماضي. وصار العمر المتوقع للمرأة يفوق العمر المتوقع للرجل على نحو متزايد كما انخفضت معدلات وفاة الأمهات. وبدأت وزارة الصحة برامج تدريبية ترمي إلى الترويج لقضايا صحة المرأة.

١١ - ولتقديم الدعم للمرأة الريفية، أقيم في عام ١٩٨٩ مشروع لتزويد المزارعات بالتدريب والتسهيلات الائتمانية.

١٢ - وقد أعلنت أمانة الموارد الطبيعية التزامها بإدراج منظور يراعي نوع الجنس في جميع البرامج والسياسات، تلبية للمطلب الوارد في منهاج عمل بيجين.

١٣ - وأبلغ الممثل اللجنة بما اتخذ من تدابير بشأن التنفيذ الكامل للنظام المتكامل للمعاشات التقاعدية لربات البيوت الذي أجيز بموجب القانون ٢٤-٨٢٨، بالإضافة إلى طرح مشاريع بقوانين على الكونغرس الوطني لتنظيم علاقات العمل فيما يتعلق بمقدمي الخدمات في المنازل وبنظام تقاعدهم.

١٤ - وخلص ممثل الأرجنتين إلى القول بأنه يجري إعداد التدابير القانونية لكفالة حصول المرأة على النفقة؛ وبالإضافة إلى مشروع قانون تم إقراره في مجلس النواب باستحداث سجل وطني للمتخلفين عن سداد ما عليهم من أقساط النفقة وهو حاليا قيد النظر في مجلس الشيوخ.

تعليقات ختامة

الجوانب الإيجابية

من بين الجوانب الإيجابية ما يلي:

(أ) إضفاء قوة القاعدة الدستورية على الاتفاقية؛

(ب) الإقرار دستوريا باختصاص مجلس النواب في سن قوانين العمل الإيجابي التي تضمن تكافؤ الفرص والمعاملة في جميع المجالات وخاصة فيما يتعلق بفسح المجال أمام وصول المرأة الى المناصب الانتخابية والحزبية؛

(ج) زيادة عدد النساء في البرلمان بفضل تطبيق قانون الحصص تطبيقا فعالا؛

(د) الإقرار دستوريا بحق الأشخاص المتضررين، وبحق المدعي العام والجمعيات التي تتوفر فيها شروط محددة، في رفع دعاوى مستعجلة طلبا للحماية من كل فعل أو إهمال قد يمس أو يهدد الحقوق المعترف بها في الدستور؛

(هـ) وجود المجلس الاتحادي للمرأة والمجلس الوطني للمرأة وهما الهيئتان المسؤولتان عن تعزيز سياسات المساواة وتنسيقها.

دواعي القلق الرئيسية

١٥ - لم يعدل بعد القانون الجنائي بما يتفق مع مضمون الاتفاقية.

١٦ - تأثر المرأة من جراء الإصلاحات الاقتصادية، ومن التعديلات التي أدخلت مؤخرا على قانون العمل والضمان الاجتماعي.

١٧ - استمرار القوالب النمطية الجامدة حول دور الرجل ودور المرأة في المجتمع.

١٨ - تدني النسبة المئوية للنساء في المهن التقنية.

١٩ - خلو تقارير حكومة الأرجنتين من أي بيانات أو تحليلات بشأن حالة النساء من ضحايا الاتجار والاستغلال لأغراض البغاء.

٢٠ - قلة عدد النساء في مناصب الإدارة بالقطاع الخاص.

٢١ - ارتفاع معدل البطالة بين النساء (٢٠,٣ في المائة) بزيادة خمس نقاط مئوية عن معدل بطالة الرجال (١٥,٧ في المائة).

٢٢ - لا توجد قاعدة تنظم علاقة العمل بالنسبة للمستخدمات في المنازل.

٢٣ - لا توجد قاعدة تعاقب على التحرش الجنسي في علاقات العمل بالقطاع الخاص.

٢٤ - استمرار الارتفاع في معدلات وفيات واعتلال الأمهات الناتجة عن حالات الولادة والإجهاض.

٢٥ - سوء الظروف المعيشية للمرأة في المناطق الريفية.

المقترحات والتوصيات

٢٦ - ينبغي المسارعة بتعديل القانون الجنائي في أقرب وقت لمواءمته بما يتفق مع مضمون اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومع التوصيات العامة للجنة والاتفاقية الأمريكية بشأن منع العنف ضد المرأة والمعاقبة والقضاء عليه.

٢٧ - ينبغي مواصلة وتعزيز خطط الحكومة المتعلقة بالمساواة مع تقييم نتائجها على نحو أكثر انتظاما والإفادة بشأنها في التقارير الدورية القادمة المقدمة الى اللجنة.

٢٨ - ينبغي مواصلة وتعزيز البرامج الرامية الى إزالة القوالب النمطية المتعلقة بدور المرأة ودور الرجل في المجتمع، ومن ذلك مثلا العمل على زيادة عدد النساء اللائي يدرسن المناهج التقنية واستخدامهن في وظائف تعتبر عادة من وظائف الرجال وينبغي للرجل أن يشارك المرأة في رعاية الأطفال.

٢٩ - ينبغي زيادة وتنظيم خدمات رعاية صغار الأطفال الذين لم يلتحقوا بعد بالتعليم الإلزامي.

٣٠ - ينبغي مواصلة وتعزيز برامج توعية أفراد الشرطة والقضاة المهنيين في قطاع الصحة بخطورة جميع أشكال العنف الموجه ضد المرأة.

٣١ - تطلب اللجنة من حكومة الأرجنتين أن تدرج في تقريرها القادم معلومات قانونية وسوسيولوجية بشأن المادة ٦ من الاتفاقية.

٣٢ - تطلب اللجنة الى حكومة الأرجنتين معلومات بشأن التدابير المتخذة في كل من القطاعين العام والخاص لتجنب التمييز في إتاحة فرص العمل ولتطبيق اتفاقيتي منظمة العمل الدولية ١٠٠ و ١٥٦ فيما يتصل بعدم التمييز في الأجور وبالمسؤوليات الأسرية.

٣٣ - ينبغي وضع القواعد التي تنظم علاقات العمل بالنسبة للمشتغلات في المنازل.

٣٤ - ينبغي المعاقبة على التحرش الجنسي في الأماكن التي تقوم فيها علاقات عمل في القطاع الخاص.

٣٥ - وفقا للتوصية العامة ١٧ للجنة ومنهاج بيجين، ينبغي لحكومة الأرجنتين أن تعمل على تثمين قيمة العمل بدون أجر وأن تدرجه في الحسابات القومية من خلال حسابات تابعة.

٣٦ - ترى اللجنة أن من الضروري إتمام عملية التصنيف حسب نوع الجنس للإحصاءات المتعلقة بالتعليم والعمل والضمان الاجتماعي وبوجه خاص ما يلي:

* عدد المدرسات في مختلف مستويات النظام التعليمي؛

* عدد الطالبات الحائزات على منح؛

* العمل لبعض الوقت؛

* عدد العقود لفترات غير محددة والعقود لفترة محددة؛

* متوسط الأجر؛

* متوسط المعاش التقاعدي.

٣٧ - ينبغي تكثيف البرامج المخصصة لتعزيز عمل المرأة ولا سيما عمل الشابات.

٣٨ - ينبغي زيادة الجهود الرامية الى تخفيض معدل وفيات واعتلال الأمهات.

٣٩ - ينبغي تنقيح التشريع الذي يعاقب النساء اللائي يلجأن إلى الإجهاض.

٤٠ - ينبغي تعزيز البرامج والخدمات الموجهة الى المرأة الريفية.

٤١ - تطلب اللجنة أن تقوم حكومة الأرجنتين بنشر هذه التعليقات على نطاق واسع في جميع أنحاء الأرجنتين كي يكون الأفراد على بيّنة من التدابير التي تم اتخاذها تنفيذا للاتفاقية وبالخطوات المتبقية اللازمة لتحقيق المساواة الفعلية للمرأة.

- - - - -